

Distr. General

9 December 1997
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

الجمعية العامة
الدورة الثانية والخمسون
الوثائق الرسمية



اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الثامنة

المعقودة بالمقر في نيويورك

الثلاثاء، ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد بوساكا (إيطاليا)

ثم: السيد تشي ميونغ نام (نائب الرئيس) (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية)

المحتويات

البند ١٠٥ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع)

البند ١٠٦ من جدول الأعمال: تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2: United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ١٠٥ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع) (A/52/3)، A/52/38/Rev.1، A/52/300، A/52/326، A/52/337، A/52/352، A/52/355، A/52/356، A/52/408، A/52/460، A/52/116-S/1997/317، A/52/447-S/1997/775

البند ١٠٦ من جدول الأعمال: تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (تابع) (A/52/28)، A/52/113، A/52/460، A/52/113-E/1997/18، A/52/447-S/1997/775

١ - السيدة سواريز (مراقبة الكرسي الرسولي): قالت إنه على أثر المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، تبذل جهود بصفة عامة من أجل تحسين ظروف حياة المرأة. على أنه ينبغي إيلاء مزيد من العناية للحقوق الطبيعية التي تكسبها الأمومة للمرأة والدور الذي تضطلع به داخل الأسرة. وتود المرأة أن تحترم تلك الحقوق وأن تكون لها ما للوظائف التي تشغلها المرأة في الحياة العامة من أهمية. ومن بين تلك الحقوق حرية الإنجاب التي لا يجب إعاقتها بالتعقيم أو بعمليات الإجهاض القسرية، وأي سياسة لتنظيم النسل قسرا أو بأي شكل من أشكال الضغط ليست إلا انتهاكا لحقوق المرأة ولحقوق الوالدين ومساسا بالأسرة، التي هي خلية المجتمع الأساسية.

٢ - وأضافت تقول إن على المجتمع أن يدعم المرأة في دورها كأم. ومن أجل مساعدتها على ضمان تربية أطفالها، لا سيما تربيتهم الدينية والأخلاقية، على المجتمع أن يدعم ويحمي الأسرة يساعد الوالدين على ممارسة حقوقهما وتحمل مسؤولياتهما.

٣ - ومضت تقول إنه يجب أن يتكون الدعم الذي يقدمه إتاحة المجتمع خيارات مشروعة للمرأة تأخذ وظائفها ومصالحها المتعددة في الاعتبار. والأمر يتعلق بالاعتراف بقيمة عمل الأم في البيت والقضاء على أي شكل من أشكال التمييز إزاءها، لا سيما في ميدان الخدمات الاجتماعية. وفضلا عن ذلك، فإنه يحق للمرأة التي تختار العمل خارج بيتها مواصلة مهنتها دون تمييز بسبب أمومتها. والتدابير المرغوب فيها، التي ينبغي اتخاذها، لا سيما الرعاية الاجتماعية للأمهات، واعتماد ساعات عمل متغيرة وأشكال العمل نصف الوقت، أن تمكن مزيدا من النساء من ممارسة مهنة ما. كما ينبغي للرجال تحمل مسؤولياتهم الأسرية كاملة، لا سيما فيما يتعلق بتربية الأطفال. ويستلزم تحسين أحوال المرأة إرادة سياسية متجددة.

٤ - السيد نيفويين ثانه شان (فييت نام): قال إنه رغم الالتزامات القوية المتخذة لصالح النهوض بالمرأة، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله من أجل تطبيق منهاج عمل وإعلان بيجين. ذلك أن تحرر المرأة يستلزم جهودا هامة ترمي إلى إحداث تغييرات في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها. وهذه التغييرات لا يمكن أن تكون مستدامة إلا إذا كان الهدف المنشود تمكين النساء.

٥ - وأضاف أنه في الميدان الاقتصادي، لا يمكن تحقيق المساواة بين الجنسين في سياق تأنيث متعاطم للفقر، وهو ظاهرة تتزايد في البلاد النامية وسببها عامة غياب الاستقلال الذاتي والإمكانات الاقتصادية إضافة إلى قلة الحصول على الموارد الاقتصادية مثل الائتمان والأرض.

٦ - وأردف يقول إن التعليم إحدى الوسائل الأساسية الكفيلة بتحسين حالة النساء العامة. غير أن التمييز ضد المرأة في هذا الميدان يظل مشكلة من أخطر المشاكل. لذلك يجب اتخاذ تدابير ترمي الى تحسين حصول المرأة على التعليم حتى يتغير نمط عيشها ونمط عيش المجتمع المحلي، لا سيما في المناطق الريفية.

٧ - واستطرد يقول إن تمكين المرأة سياسياً مسألة ضرورية من أجل التحسين المستدام لأوضاعها ويستلزم ذلك تحكماً أفضل في حياتها وأن تكون أكثر قدرة على التأثير في اتجاه التنمية الاجتماعية. لذلك يجب اعتماد سياسات لصالح المرأة، والإسراع بتحسين كفاءاتها وتشجيعها على المشاركة في الأنشطة الاجتماعية حتى تكتسب ثقة في نفسها والخبرة والمعارف.

٨ - وقال إنه منذ عقد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، اتخذت حكومة فييت نام تدابير مختلفة لصالح المرأة. فقد مكّن نشر منهاج عمل وإعلان بيجين باللغة الفيتنامية من توعية الرأي العام بشواغل المرأة. وتمت صياغة خطة عمل وطنية هدفها إيجاد إمكانات عمل وأنشطة مولدة للدخل للمرأة، وضمان المساواة للمرأة في التعليم، وتحسين العناية الصحية، وزيادة مشاركة المرأة في آليات اتخاذ القرار.

٩ - السيد نجم (لبنان): قال إن المواضيع المتصلة بالمرأة تكتسب أهمية خاصة بالاستناد إلى قناعة الشعوب بضرورة احترام حقوق الإنسان والنظر إلى حقوق المرأة على أنها جزء من حقوق الإنسان.

١٠ - وأضاف أنه في عام ١٩٩٦، شكلت الحكومة اللبنانية لجنة وطنية لمتابعة شؤون المرأة، قامت بالتعاون مع هيئات أخرى تهتم بشؤون المرأة والأسرة، بوضع استراتيجية وطنية تهدف إلى تحقيق المساواة التامة بين الرجل والمرأة وذلك باعتماد تشريعات ملائمة، وضمان احترام حقوق المرأة التي ينص عليها الدستور اللبناني والصكوك الدولية، وتمكين المرأة من خلال تعزيز إمكاناتها وتنمية قدراتها للإفادة من المساواة في الفرص، والزيادة في حجم مشاركة المرأة في هياكل السلطة وصنع القرار على جميع المستويات وتعميم مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة.

١١ - واستطرد يقول إن من وسائل تحقيق هذه الأهداف، يجب التقيد بالمواثيق الدولية، وتطبيق النصوص القانونية التي تضمن حقوق المرأة، ومواءمة جميع القوانين واستحداث قوانين جديدة تمنع التمييز وتدعم نضال المرأة تحت الاحتلال الإسرائيلي حتى تحرير الأرض الوطنية. وقد أكد مؤتمر بيجين أن الاحتلال الأجنبي يحول دون تحقيق المرأة لحقوقها، لذلك فإنه ينبغي لجميع البلدان المدافعة عن السلام وحقوق المرأة أن تتضامن مع المرأة اللبنانية إذ أن ممارسة المرأة لحقوقها هو المعيار الذي يُقاس به تقدم البلدان.

١٢ - السيد أنكسيخان (منغوليا): تكلم في إطار تقرير الأمين العام المعني بتحسين حالة المرأة في المناطق الريفية (A/52/326)، فقال إن ٤٥ في المائة من النساء في منغوليا اللاتي يشكلن نصف سكان البلد، يعشن حياة الرّحل أو شبه الرّحل في المناطق الريفية. وإن السير نحو اقتصاد السوق الذي باشرته منغوليا عام ١٩٩٠ أثبت أنه ذا حدين بالنسبة إلى الريفيات: فإذا كانت خصخصة المواشي قد مكنت الرّحل من أن يصبحوا مالكيين لها ومن تحسين ظروف عيشهم، فإن تفكيك نظام الرعاية الاجتماعية المدعوم من الدولة وعدم القدرة، لا سيما في

المناطق الريفية، على إيجاد بديل له تحكمه تشريعات السوق، قد مسًا بمستوى عيش السكان الريفيين، ولا سيما النساء.

١٣ - وأضاف يقول إن دراسة قياس نمط العيش التي أعدها البنك الدولي عام ١٩٩٥، أثبتت أن ٣٦ في المائة من المنغوليين يعيشون تحت خط الفقر وأن الفقر المستشري بصفة خاصة في المناطق الريفية، يصيب النساء في المقام الأول، ويتعاضم عدد اللاتي يتعين عليهن الاضطلاع بدور رئيس الأسرة. وفضلا عن ذلك، والبطالة، التي تناهز نسبة ٧ في المائة، تصيب السكان الريفيين بدرجة أكبر.

١٤ - واستطرد يقول إن الحكومة المنغولية تولي عناية خاصة لتحسين ظروف المرأة في المناطق الريفية واعتمدت في حزيران/يونيه ١٩٩٦، ووفقا لتوصيات المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، برنامج عمل وطني للنهوض بالمرأة، يتناول، استلهاما من قرار الجمعية العامة ١٦٥/٥٠، من بين نقاطه الأساسية العشر الأخذ بالاعتبار الحاجات الاقتصادية والاجتماعية للمرأة الريفية في السياسات والبرامج الوطنية للتنمية الريفية.

١٥ - ومضى يقول إضافة إلى ذلك، إن البرنامج الوطني متعدد القطاعات لمكافحة الفقر خلال ست سنوات، الذي بدأت به الحكومة المنغولية عام ١٩٩٤، والذي يتناول من بين جملة أمور وسائل لمكافحة تأنيث الفقر، يَشُدُّ على الفقر في المناطق الريفية ويوصي بحلول مولدة للدخل للعمل لصغار مربّي الماشية. وكذلك، وعلى إثر قمة الائتمان الصغير المعقودة في واشنطن في شباط/فبراير ١٩٩٧، نظمت حكومة منغوليا في حزيران/يونيه ١٩٩٧ منتدى وطنيا بشأن الائتمان الصغير سمح بتصوير طريقة لتمكين فقراء المناطق الريفية بصفة خاصة من الحصول على وسائل الإنتاج.

١٦ - وتابع يقول إنه فضلا عن ذلك، ووفقا لمنهاج عمل بيجين، يسعى المجلس الوطني المنغولي للنهوض بأوضاع المرأة، الذي أنشئ في نهاية عام ١٩٩٦، الى جعل المرأة تشارك على نحو نشط في إعداد وتنفيذ السياسة الوطنية لصالح المرأة وتنسيق العمل الجاري على مختلف مستويات المجتمع.

١٧ - وأضاف يقول إنه رغم أن القانون المنغولي يُعلن المساواة في الحقوق بين النساء والرجال في مجال العمالة، ونظرا إلى أن عملية الخصخصة بدأت منذ عام ١٩٩٠، فإن القوانين والتنظيمات السارية المنعسول لا تضمن للنساء، لا سيما الريفيات منهن، المساواة في الحصول على وسائل الإنتاج. وبناء على ذلك، فإن الحكومة المنغولية تفكر في وضع برنامج وطني لمعالجة تلك الحالة. ومن جهة أخرى، نفذت منغوليا بنجاح، بالتعاون مع اليونيسكو، مشروع تعليم من بعد لفائدة المرأة الريفية يتوقع توسيع نطاقه.

١٨ - وقال إن في نية منغوليا أن تقدم بالاشتراك مع وفود ومقدمين آخرين مشروع قرار بشأن تحسين أوضاع المرأة في المناطق الريفية.

١٩ - السيدة فرييتسكي (ليختنشتاين): لاحظت أن منهاج عمل بيجين هو أداة لتمكين المرأة يؤكد مجددا أن حقوقها غير قابلة للتصرف وأنها جزء لا يتجزأ من حقوق الشخص الإنساني. ومن بين الإثني عشر ميدان عمل

المحددة في المنهاج، قررت حكومة ليختنشتاين إيلاء الأولوية لتعليم وتدريب المرأة، وللعنف الممارس ضدها، ولتعزيز دورها في اتخاذ القرارات، وللآليات المؤسسية للنهوض بالمرأة ولحقوق المرأة بصفتها كائناً بشرياً. وقد اتخذت الحكومة فعلاً تدابير ملموسة من أجل القضاء على التمييز في ميدان المواطنة والضمان الاجتماعي، وإنشاء آلية مكلفة بمعالجة مسائل المساواة والنهوض بأعمال المنظمات غير الحكومية ودور المرأة ضمن الإدارة العامة، والانضمام إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وضمان حماية المرأة الحامل والمرأة المرضعة في إطار عملها وتجاه الضمان الاجتماعي. كما نظمت الحكومة معرضاً عن إمكانيات المهن النسائية، ونظمت حملات ضد المضايقة الجنسية والعنف داخل الأسرة واتخذت تدابير من أجل زيادة تماشي الحياة الأسرية والأنشطة المهنية تماشياً مع بعض وزيادة حجم مشاركة المرأة في الحياة العامة. وسيعرض مستقبلاً تقرير مؤقت عن تنفيذ منهاج عمل بيجين على شعبة النهوض بالمرأة وستعتمد الحكومة وثيقة أكثر تفصيلاً بعد ذلك بقليل.

٢٠ - وأضافت تقول إنه رغم أن المجتمع الدولي، شدد خلال المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، على أهمية الدور الذي ينبغي للمرأة أن تضطلع به في اتخاذ القرارات، يجب أن نقر أن النساء اللاتي يشكلن نصف سكان العالم، ناقصات التمثيل سواء كان ذلك في القطاع العام أو في القطاع الخاص. لكن يبدو أن الحالة تتحسن ومن المهم أن تبادر الأمم المتحدة أن تكون قدوة بزيادة عدد النساء العاملات بالأمانة العامة، لا سيما اللاتي يضطلعن بوظائف ذات مسؤولية. وغير ذلك، لا يزال هناك عمل كثير ينتظر الإنجاز حتى تُملاً ٢٥ في المائة من وظائف الإدارة العليا بالنساء وتصبح المساواة بين الجنسين واقعاً قبل عام ٢٠٠٠. وينبغي أن يضطلع بدور في هذا الصدد النظام الجديد لتقييم الأداء الذي يجعل من التحسس بالخصائص الجنسية أحد معايير الفعالية التي يعتمد عليها لتقييم أداء الموظفين الذين يؤدون وظائف إشراف أو من الكوادر.

٢١ - واستطردت تقول إن للمرأة، التي هي لحمة المجتمع، إسهام أساسي تؤديه من أجل تعزيز السلم وصونه وإحلاله. لذلك يجب أن نغتنب بالدور المتعاظم الأهمية الذي تضطلع به المرأة في الدبلوماسية الوقائية وفي تعزيز السلم وصونه عقب نشوب النزاعات. ونظراً إلى أن المرأة تعرف أسلوب التفاوض، وبلوغ التوافق في الآراء، والاستماع إلى الآخرين والتكيف مع المناخ، فإن مشاركتها في مفاوضات وبعثات الأمم المتحدة الميدانية تشكل عنصراً حاسماً.

٢٢ - وأردفت تقول إن العنف ضد المرأة يشكل آفة لا تعرف حدوداً وهو أيضاً أحد أخطر الحواجز التي تحول دون المساواة بين الجنسين، وتطور المرأة، ورفاه الأطفال والأسر، ويجب اتخاذ تدابير علاج ذلك. وقد نظمت ليختنشتاين من جهتها منذ عهد قريب حملات إعلامية، للتوعية بعواقب العنف داخل الأسرة وبالمضايقة الجنسية في مكان العمل ومكافحتهما، ويتوقف نجاح الحملة على تطور عقليات الذكور والمجتمع عامة.

٢٣ - السيدة العوضي (الكويت): لاحظت أن أوضاع المرأة الكويتية شهدت تطورات سريعة وهي محظوظة في مجالات عديدة. فقد أتاحت للمرأة جميع فرص التعليم بمختلف مراحلها، وبلغت نسبة مساهمتها ٢٨ في المائة عام ١٩٩٦ من إجمالي قوة العمل. والمرأة الكويتية تضطلع بدور أساسي في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي عملية اتخاذ القرارات. فهي تمارس عملها في جميع ميادين الأنشطة مدفوعة الأجر، والعمل التطوعي أيضاً.

٢٤ - وأضافت تقول إن الدستور أكد على مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة وحق العمل للجميع. وتنص الخطط الإنمائية أيضا التي بدأ إعدادها منذ منتصف السبعينات على مشاركة المرأة.

٢٥ - وتواجه النساء الكويتيات، شأنهن شأن أطفالهن، الذين شاهدوا الممارسات العراقية الغاشمة، تأثيرات نفسية واجتماعية. فالاحتلال العراقي للكويت لم يؤد الى آثار مادية فقط، فقد شملت هذه الممارسات الاعتداء والقتل والتعذيب وانتهاك الحرمات والأعراض. ومماثلة العراق في تقديم معلومات كاملة عن حالة الكويتيين المفقودين والمحتجزين في العراق أو إطلاق سراحهم يجعل الحالة أكثر تفاقمًا ويعزز مشاعر القهر والإحباط لدى الكويتيات اللاتي فقدن أزواجهن ومشاعر الإحباط ولدى ممثلي دول التحالف واللجنة الدولية للصليب الأحمر.

٢٦ - السيدة تار هويلان (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إنها ترى أن من المشجع أن يسعى المجلس الاقتصادي والاجتماعي الى إدخال نهج يحرص على المساواة بين الجنسين في جميع سياسات وبرامج هيئات الأمم المتحدة وأخذها في الاعتبار من أجل تنفيذ قرارات القمم والمؤتمرات الأخيرة. وهي تدعو الجمعية العامة الى مطالبة جميع لجانها وأجهزتها أن تنسج على منوال المجلس، وتلاحظ مع الارتياح أن اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين بصدد وضع أدوات تكفل شفافية ومتابعة وتقييم البرامج التي تأخذ نوع الجنس في الاعتبار.

٢٧ - وأضافت تقول إن الولايات المتحدة من جهتها لا تبقى مكتوفة الأيدي. فقد أنشأ الرئيس كلينتون مجلسا مشتركا بين المنظمات يعنى بالمرأة، مهمته السهر على تطبيق إعلان وبرنامج عمل بيجين. وأنشأ ذلك المجلس، بعد أن حدد المبادرات الجديدة لكل منظمة وقاس التقدم المحرز، أفرقة عمل كلفها بإدخال إصلاحات على صعيد الحكومة الاتحادية. وقد أعد استجابة للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة خطة عمل ذات طابع تدريجي ستضمن بصفة خاصة جزءا مكرسا للمرأة المعاقة. ونظم منتدى دولي بشأن هذا الموضوع وتكفل وكالات حكومية ومنظمات غير حكومية بمتابعته.

٢٨ - وتابعت تقول إن وفد الولايات المتحدة يرى أن النهوض بالمرأة داخل منظومة الأمم المتحدة، لا سيما في مستوى وظائف الإدارة العليا، يشكل عنصرا أساسيا في الجهود المبذولة من أجل كفالة المساواة بين الجنسين وتفاذي عرقلة تدرج النساء في وظائفهن. وإن الوفد يؤيد الأهداف التي حددها الأمين العام من أجل إرساء تكافؤ العدد بين الجنسين من الآن حتى عام ٢٠٠٠ وتشجعه على تعيين مزيد من النساء، لا سيما في قطاع السلم والدبلوماسية الوقائية.

٢٩ - ومضت تقول إن الولايات المتحدة تشجب الاتجار بالنساء والأطفال وتعمل على قمع هذه الجريمة بمختلف الوسائل، وقد أصدرت قوانين صارمة جدا ضد الاتجار بالأشخاص والسياحة الجنسية. غير أنه من الضروري أن تتعاون بلدان المنشأ والعبور والبلدان المقصودة وأن ينشأ كذلك تعاون إقليمي إذا أريد قمع الاتجار المنظم على نطاق واسع. وبوجه خاص شرعت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في حملة إعلامية مشتركة تتناول الاتجار بالنساء من أوروبا الشرقية وفي الدول المستقلة حديثا التابعة للاتحاد السوفياتي سابقا، وتستهدف الحملة الضحايا المحتملين والمسؤولين الحكوميين وموظفي القنصليات على السواء.

٣٠ - واستطردت تقول إن الولايات المتحدة مغتربة بتعيين مفوض سام لحقوق الإنسان، وتتمنى، عشية الاحتفال بالذكرى الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذكرى الخمسين للمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان من لجنة حقوق الإنسان أن تستلهم من أعمال لجنة مركز المرأة حتى يدمج تكافؤ العدد بين الجنسين وحقوق المرأة بصفتها إنسانا في أنشطة الأمم المتحدة ذات الصلة بحقوق الإنسان. كما تود الولايات المتحدة أيضا أن تحدد لجنة مركز المرأة التدابير التي يمكن اتخاذها من جانب منظمة الأمم المتحدة، والمجتمع الدولي، والمنظمات غير الحكومية، والحكومات والأفراد بهدف القضاء على العنف ضد المرأة والطفلة.

٣١ - وأعربت عن استنكار وفد الولايات المتحدة انتهاكات حقوق الإنسان في أفغانستان والقيود التي فرضتها حركة طالبان على المرأة والطفلة في مجال التعليم والعمل. وقالت إنه لا يمكن لأي مجتمع أن يعمل دون مساهمة المرأة فيه. وقد بحثت المسألة مع مسؤولين لحركة طالبان وممثلين لجماعات أفغانية أخرى. ومن المهم أن يواصل المجتمع الدولي الاهتمام بأوضاع المرأة في أفغانستان.

٣٢ - السيد تشي ميونغ نام (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية)، نائب الرئيس، يتولى منصب الرئاسة.

٣٣ - الأندسة يونس (أفغانستان): قالت إن وفد بلدها يود أن يشارك في تقديم بعض مشاريع القرارات التي ستعرض على اللجنة. وأضافت أن أكثر من نصف مليون امرأة يعشن في مجتمعات محلية إسلامية. وإن الإسلام يعترف بالمساواة بين الرجال والنساء في عديد من الميادين، وكان للتطور العام لظروف الحياة في القرن العشرين آثار حميدة في أوضاع المرأة والطفلة في البلاد الإسلامية. لكن في الوقت الراهن تشهد أفغانستان، البلد غير الساحلي الذي يعد من أقل البلدان نموا والذي تعرض لاحتلال دولة عظمى في الفترة بين عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٩، يشهد منذ ثلاث سنوات احتلالا عسكريا وسياسيا لحركة طالبان التي تتذرع زورا بمبادئ الإسلام من أجل النيل من حقوق المرأة بفرض قيود عديدة عليها. فقد حرمت حركة طالبان المرأة والطفلة من حقهما في التعليم وفي العمل بإغلاق المدارس، وبمنع المرأة من الخروج غير محجبات وإلا تعرضت للضرب، وفي المشاركة في حياة البلد الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية، وهذا وضع على درجة خاصة من الصعوبة بالنسبة الى المرأة التي فقدت زوجها خلال النزاع والتي يتعين عليها رغم ذلك الإيفاء بحاجات أسرتها.

٣٤ - وأضافت تقول إن الوفد الأفغاني يؤكد مجددا أن النظام الذي فرضته حركة طالبان، التي تتألف في الواقع من مرتزقة دربتهم باكستان، لا يتماشى مع طبيعة الشعب الأفغاني. ولا يمكن لأفغانستان أن تنهض مجددا إلا بمشاركة نشطة من جميع الأفغانيين، لا سيما النساء، وتعاون المجتمع الدولي بأسره وجميع المنظمات الدولية.

٣٥ - السيدة شامبو [منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)]: ذكرت بأن السياسة التي تتبعها اليونيسيف منذ عام ١٩٩٤، من أجل تحسين حالة المرأة، ترمي الى تعزيز المساواة بين الجنسين، وتقوية سلطة العمل لدى المرأة، وتشجيع مساهمتها الكاملة في التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية لمجتمعها المحلي، والقيام، لهذه الغاية، بإدماج منظور لنوع الجنس في جميع برامج المنظمة. وهذه السياسة، التي تركز، من بين جملة أمور، على أحكام اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، تمثل لب عدد متزايد من البرامج القطرية التي تنفذها اليونيسيف. فبرنامج التعاون للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١ بين مالي واليونيسيف، على سبيل

المثال، يهدف الى التوفيق بين أهداف خطط العمل القطرية للحكومة المالية وأهداف خطة العمل من أجل النهوض بأوضاع المرأة ومؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل.

٣٦ - وأضافت تقول إن عددا من البرامج القطرية تنزع الى إيلاء مزيد من الاهتمام لمشكلة العنف الجنسي ضد المرأة والطفلة، وهو من أكثر الانتهاكات انتشارا لحقوق الإنسان. ففي جنوب آسيا، على سبيل المثال، تنفذ اليونيسيف برنامجا يهدف الى القيام، في جميع أنحاء المنطقة، بإحصاء ونشر التعاليم المستقاة من عمل مناضلين ومناضلات يعارضون هذا الشكل من العنف ومن عمل المنظمات المحلية المعنية. ومن جهة أخرى، نظمت اليونيسيف، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، في إطار مكتبها الإقليمي بجنوب شرق آسيا، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الصحة العالمية، اجتماعا إقليميا هدفه تبادل المعلومات وتحديد ما إذا كانت زيادة مشاركة الرجل تسهم في حل المشاكل التي يتسبب فيها هذا النوع من العنف.

٣٧ - واستطردت تقول إنه إذا كان المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة قد مكن من جعل أغلبية البلدان تتخذ تدابير لصالح المرأة والطفلة، فإنه مكّن أيضا اليونيسيف من إدماج منظور نوع الجنس في زهاء أربعين برنامجا قطريا وافق المجلس التنفيذي في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ على إنجازها. وللبرامج المنفذة في بليز، وكوت ديفوار، وملاوي، وناميبيا، ونيبال أهداف محكمة التحديد في ميدان تقليص أوجه التفاوت، وتعليم المرأة والطفلة، وتخفيض وفيات الأمهات والوقاية من الحمل المبكر، ومقاومة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والقضاء على الممارسات التمييزية مثل تشويه الأعضاء التناسلية والزواج المبكر. وتدريب موظفي اليونيسيف، وتطبيق الخطة الإطارية من أجل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتطوير شبكات الخبراء المكلفين بدعم إعداد البرامج، جميعها عناصر ساهمت الى حد كبير في إدماج منظور نوع الجنس في برامج اليونيسيف، وكذلك شأن لامركزية القدرات وتكييف أو ترجمة أدلة التدريب، التي مكنت أعضاء من المنظمات غير الحكومية وموظفين ومسؤولين من التدريب على هذه المسائل في إيران (جمهورية - الإسلامية)، وجامايكا، وجنوب أفريقيا، والسودان، والفلبين، وفييت نام، ونيكاراغوا، وهايتي. وحالة نيجيريا هي أيضا مثل للتعاون المثمر الذي تقوم به اليونيسيف مع البلدان في هذا المجال. وأخيرا ومن أجل ضمان النجاح على المدى البعيد لهذه السياسة، يجدر تحسين وسائل تحليل البيانات، وجمع البيانات الموزعة حسب الجنسين والسن، وإجراء دراسات ودراسات استقصائية محددة، وتحديد المؤشرات وإنشاء قاعدة بيانات تتصل بأفضل الممارسات وإرساء آليات تمكين للمرأة.

٣٨ - السيدة أولشوفسكا [منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)]: قالت إنه إذا أحرز تقدم في بلوغ هدف التربية للجميع، فإن هذا التقدم يعنى بصورة رئيسية بالتعليم الابتدائي، ولا تزال الأمية منتشرة على نطاق واسع لدى الكبار، لا سيما لدى النساء.

٣٩ - وأضافت تقول إن اليونسكو تواصل عملها من أجل المساواة بين الجنسين وفقا للأهداف التسعة التي حددها برنامج العمل من أجل المساواة بين الجنسين، والتي تشكل جزء لا يتجزأ من استراتيجية المنظمة على

المدى المتوسط للفترة ١٩٩٦-٢٠٠١. وإلى جانب هذه الأهداف أضيفت المساواة في تلقي التعليم، وتعليم الطفلة، والاعتراف بالدور الذي تضطلع به المرأة في إحلال السلم، وفي وسائط الإعلام، وإدارة الموارد الطبيعية والبيئة.

٤٠ - ومضت تقول إن منهاج عمل بيجين يفضي بصفة خاصة على أنه ينبغي لليونسكو الإسهام في تقييم التطور الحاصل في ميدان التعليم بالاستناد إلى مؤشرات تربوية، وتخصيص نسبة هامة من مواردها لتربية المرأة والطفلة، وتوفير المعونة التقنية للبلدان النامية حتى تصبح أقدر على مجاراة التقدم على درب المساواة بين الرجال والنساء في ميادين التعليم والتدريب والبحث، وتنظيم حملة دولية ترمي إلى تعزيز حق المرأة والطفلة في التعليم. وأدمج الهدفان الأولان في برنامج اليونسكو المكرس للعلم، في حين تعنى بالهدف الثالث وحدة أنشئت حديثاً في اليونسكو مكلفة بتنسيق المسائل المتصلة بالمرأة وبالمساواة بين الجنسين.

٤١ - وأردفت تقول إنه بالنسبة إلى الهدف الرابع، ألا وهو تنظيم حملة دولية للتوعية، اتخذت اليونسكو تدابير من أجل تنفيذ هذا المشروع عام ١٩٩٨، في إطار إحياء الذكرى الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. كما أنها في صدد تنظيم مؤتمر دولي يعنى بالتعليم الجامعي، عام ١٩٩٨، وسيولي عناية خاصة للمسائل المتصلة بتعليم النساء، ومؤتمر دولي آخر يتوقع عقده عام ١٩٩٩ يكرس للعلم ويعنى بصفة خاصة بضرورة وضع العلم والتكنولوجيا في خدمة المرأة، لا سيما في المناطق الريفية، ومواصلة تطبيق برامج تتصل بإدارة المياه واستخدام الطاقة الشمسية.

٤٢ - واستطردت تقول إن التعاون قد تعزز بين القطاعات، لا سيما بفضل إنشاء موقع انترنت مخصص لأولويات المرأة مما سيمكن من تعزيز التعاون بين اليونسكو واللجان الوطنية، وهيئات الأمم المتحدة الأخرى، والمنظمات الدولية غير الحكومية والشركاء الآخرين. وقد تمخض هذا التعاون عن إعداد مشاريع تهدف إلى تحسين أوضاع المرأة. وأحد هذه المشاريع بصفة خاصة، ويتناول المرأة والطفلة في المجتمعات المحلية الريفية بأفريقيا، قُدم للحكومة النرويجية في أيار/مايو ١٩٩٧.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٠